حول المنهج الإسلامي
في التنمية الاقتصادية

كافة حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة .
الإدارة والمطابع : المنصورة ش٢١ امام محمد عبده الجامع كلية الآداب ت : ٢٤٢٧٢١ / ٢٥٩٢٢٠ / ٢٥٦٣٢٠
فرع المنصورة : أمام كلية الطب ت / ٣٤٧٤٢٣ ..... ص.ب ٢٣٠ تلكس DWFA UN,24004
فرع القاهرة : ٤١ ش شريف ت ٣٩٢١٩٤٧ / ٣٩٣٤٥١٨ / ٣٩٣٤٦٠٦

أضـواء على الاقتصـاد الإسـلامى

حول المنهج الإسلامى في التنمية الاقتصادية

الدكتور عبد الحميد الغزالى

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة . ش.م.م

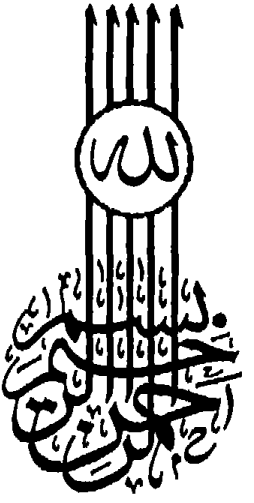

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد الله ، القائل سبحانه وتعالى : { **ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه ، وهو فى الآخرة من الخاسرين** }[1] والقائل جل وعلا : { **فإما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا** }[2] والصلاة والسلام على رسول الله ، القائل صلى الله عليه وسلم : (تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا ، كتاب الله وسنتى)[3] .

وبعـــد :

فلقد شغلنى ، حقيقة ، شرف الاشتراك فى الموسم الثقافى لجامعة القاهرة وكيفية تغطية موضوع يُدرس فى أربع سنوات ، للحصول على بكالوريوس فى « الاقتصاد الإسلامى » فى دقائق . ومعالجة لهذا الشاغل ـ استثناء من قواعد البحث العلمى ، ومحاولة لعدم الخروج عليها جذريا ـ سوف يكون عرضى لهذا الموضوع الهام عبارة عن رؤوس أقلام ، تتسم بشىء من العمومية ، بعيدة عن التفصيلات ، خالية ، إلى حد كبير ، من مشكلات التعريف

---

(١) آل عمران : ٨٥ .

(٢) طه : ١٢٢ ـ ١٢٣ .

(٣) من خطبة حجة الوداع .

وضوابط المصطلحات الفنية ، لتحقيق هدف واحد ، وهو بسط الهيكل العظمى ، أو جوهر المنهج الإسلامى فى التنميـة الاقتصادية .

وعليه سوف تشمل محاولتى ، كخلفيات وأساسيات للموضوع ، النقاط التالية على الترتيب :

الفصـل الأول : الملاحظات العامة .
الفصل الثانى : التخلف الاقتصادى « تعريف وتحليل » .
الفصل الثالث : المناهج الوضعية فى التنمية .
الفصل الرابع : أساسيات المنهج الإسلامى .

ولقد قصدت من السطور التالية ، تقديم تحديد أولى . ودقيق فى الوقت نفسه ـ للإطار الاستراتيجى العام ، الذى يمكن على أساسه تقويم الأداء الإنمائى حاضراً ، وترشيده مستقبلاً فى الدول النامية بصفة عامة ، وفى الدول النامية الإسلامية على وجه الخصوص .

والله سبحانه وتعالى من وراء القصد ، وهو الهادى إلى سواء السبيل .

الزمالك : فى يوم الخميس ٢٧ شعبان ١٤٠٨ هـ
الموافق ١٤ إبريل ١٩٨٨ م

الدكتور / **عبد الحميد الغزالى**

الفصل الأول

الملاحظات العامة

(الفصل الأول)

الملاحظات العامة

هناك العديد من الملاحظات ، التى تمثل فى حد ذاتها ، مسلمات عن الاقتصاد الإسلامى ، كما تشكل فى الوقت نفسه ، خلفيات ضرورية لفهم أدق وأعمق للمنهج الإسلامى فى التنمية ، أجمل أهمها فيما يلى : ـ

الملاحظة الأولى

الركيزة الأخلاقية للاقتصاد الإسلامى

من الخرافات الشائعة ، القول بحيادية علم الاقتصاد الوضعى ـ رأسمالياً أو اشتراكياً ـ وبُعدُه عن الاعتبارات القيَميَّة والأخلاقية ، تأكيدا لصبغته « المادية» ، واهتمامه الأكثر « بالأشياء » .

فالتاريخ يعلمنا أن جميع الأنظمة التى عرفتها البشرية لابد وأن تتأثر بصورة أو بأخرى ، بالقيم . ولكن « القيم » فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى ، والاشتراكى تعد إطاراً خارج ميكانيكية النظام . بينما فى الاقتصاد الإسلامى ، تعد الاعتبارات القيَميَّة أو الأخلاقية متغيرا داخليا فى آلية النظام . بل ، تعتبر « القيم »

الإسلامية المحرك الأساسى لفعالياته .

فنحن هنا ، أمام اقتصاد دينى ، أو دين اقتصادى . وليس هذا تلاعبا بالألفاظ ، وإنما توكيد لحقيقة كوْن الاقتصاد الإسلامى جزءا من كل ، يترابط ويتفاعل ويتكامل فى تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام ، كدين ونظام حياة كامل . يُحكم بضوابط الإسلام ، ويُسيّر وفقا لأحكامه .

فهو ، بحق ، علم البحث عن الأرزاق المقدرة ، وفقا للضوابط الشرعية . ولذلك يطلق عليه : الاقتصاد الدينى RELIGIOUS ECONOMICS ، أو الاقتصاد الأخلاقى ETHICAL ECONOMICS أو الاقتصاد الإنسانى HUMANOMICS .

ومن ثم يستند هذا العلم فى تحليله على « الإنسان الأخلاقى » ، واقعيا ، وليس على « الرجل الاقتصادى » كما فى الاقتصاد الرأسمالى ، أو « الترس الاجتماعى » كما فى الاقتصاد الاشتراكى .

وعليه يقوم الاقتصاد الإسلامى على ركيزة أخلاقية واضحة تهدف إلى الاهتمام الكبير « بالناس » .

الملاحظة الثانية

انفتاح الاقتصاد الإسلامى على التراث الإنسانى

يتعامل الاقتصاد الإسلامى مع التراث الإنسانى بفكر مفتوح تماما . فلسنا فى حاجة إلى « أسلمة » الكثير من المبادىء والسلوكيات التى قد ينهل منها الاقتصاد الإسلامى ، على أساس أن « الأصل فى الأشياء الإباحة » وأن الحكمة ضالة المؤمن ، هو أولى بها ، أينما كانت ، وحيثما وجدت ، طالما لاتصطدم بنصّ

إسلامى صريح ، أو موقف إسلامى مستقر .

فلقد أسهمنا إسهامات أصلية فى إثراء المعرفة الإنسانية ، ودفع عجلة التطور الإنسانى ، فإذا ما أخذ الاقتصاد الإسلامى من هذا التراث ، فإن هذا الأخذ يستند ، جزئيا ، إلى حقيقة « أن هذه بضاعتنا رُدت إلينا » وجزئيا ، إلى حقيقة أن مايتمشى مع الفطرة السليمة فهو من حقنا وحيثما وجدت « مصلحة » فثم شرع الله .

وعليه ، فالإسلام يحث المجتمع المسلم على الأخذ بأحدث ما ابتكره العقل البشرى من تنظيمات وطرائق فنية وأساليب تكنولوجية ، وصيغ إدارية للتعامل الكفء والفاعل مع « الأشياء » أى فى مجال المعاملات ، بهدف إعمار الأرض ، وتقدم المجتمع .

الملاحظة الثالثة

ضرورة التخلص من موقف الدفاع عن الاقتصاد الإسلامى

إذ يجب علينا ـ كمسلمين ـ أن نخرج من حالة الانهزامية عند تناولنا القضايا الإسلامية . فنحن عندما نتحدث عن الإسلام ، أو أى جانب من جوانبه ، نكون ـ عادة ـ فى موقف دفاعى . إذ أننا ندافع عن الإسلام ، أو الاقتصاد الإسلامى ونحاول أن نثبت أنه يماثل ، أو يتمشى ، أو لايتناقض مع أحد الأنظمة الوضعية المعاصرة . وكأن هذه الأنظمة هى الأصل ، والإسلام هو الفرع ! وهذا ، فى الواقع ، تجن واضح ، وافتراء فادح على الإسلام من قبل أبنائه ، وإحساس فاضح بالتخلف والعجز ، أردنا ـ بقصد أو بغير قصد ـ أن ينسحب على الإسلام العظيم وكل جانب من جوانبه .

فإسلامنا ، كنظام حياة ، يعدّ أكمل وأشمل وأروع من أى نظام وضعى ، ولايقبل « المقابلة » ناهيك عن استحالة « المقارنة » ، مع أى من الأنظمة التى عرفتها البشرية . ولا شك فى ذلك فهو من وضع الخالق تبارك وتعالى .

ومن ثم ، يجب أن نتخلص من هذه « العقدة » ، التى وضعنا أنفسنا فيها ، بمحاولات مستمرة ومخططة من قبل أعدائنا ، لإقناعنا بأنها حقيقة . ونتيجة لذلك ، عشنا طويلا فى ظل الظلام الحضارى الذى كنا ، ومازلنا ، فيه ، يبعدنا عن الإسلام ـ أساسا ـ من ناحية ، ونتيجة طبيعية لفرض نماذج حياة غريبة علينا من قبل أعداء الإسلام من ناحية أخرى .

الملاحظة الرابعة

غياب الاقتصاد الإسلامى هو السبب الجذرى للتخلف

نقرأ ، كاقتصاديين ، فى بعض كتابات التنمية الاقتصادية ، القول بأن الدول الإسلامية تقع فى مجموعة الدول المتخلفة اقتصاديا . وهذا حق ، وله أسبابه . ولكنه بالقطع لا يمثل سوى نصف الحقيقة . ثم يستطرد أصحاب هذا الرأى ، قفزا إلى نتائج غير مبررة ، قائلين بأن هذا الوضع يرجع ، جزئيا ـ وكأن الموضوعية العلمية تُطبق من قبلهم بصرامة وانضباط ـ إلى بعض المبادىء والقيم والسلوكيات التى ينطوى عليها الإسلام .

وهذا جهل مطبق بحقائق هذا الدين الحنيف ، وافتراء واضح على مبادئه السامية ، وانحراف مقصود للمنهج العلمى فى تحليل جانبه الاقتصادى .

فالنظام الإسلامى يقوم على أربعة عناصر : العقائد ، والأخلاق ، والعبادات ، والمعاملات ، كوحدة لاتتجزأ ، تقترن فى وعى الإنسان « المسلم » ، وفى أعماله ، لتكوّن كلاً متسقاً ، يحقق ، عمـلا ، « مقاصد » هذا النظام من حفظ ـ إيجابى فاعل ـ للدين والنفس والعقل والمال والنسل ، إعمارا مستمرا للأرض ، وتجسيداً حقيقياً للتقدم الحضارى فى شتى جوانب الحياة . هذا النظام ، الذى طُبق خلال الثلاثة قرون الأولى من التاريخ الإسلامى ، كان يعد تجربة فريدة ، من حيث أبعادها المختلفة ، ونتائجها المحققة . إذ أثبت التطبيق أنه نظام إنمائى التوجه ، علمى النظرة ، عالمى المحتوى ، منفتح الفكر ، ديناميكى الحركة ، كفء الآداء ، مبهر الإنجاز.

فالإسلام لم يقدم دينا فقط ،وإنما وضع نظاما واقعيا شاملا ، يضبط حركة حياة كاملة ، على أساس متين وواضح من الكتاب والسنة .

فنحن متخلفون فعلا ، لا... لأننا مسلمون ، ولكن لأننا ، فى حقيقة الأمر غير مسلمين ، أو مسلمون اسما . تركنا الإسلام ، وبالتالى تخلفنا ، وأصبحنا نهبا لكل من هب ودب ، غربا وشرقا . أصبحنا فى واقع الأمر ، دولاً بلا « هوية » راحت تتخبط بين الأنظمة الوضعية . فعندما أخذنا بالنظام الرأسمالى الغربى ، كنا مستهلكى سلع ومستهلكى حضارة ، وبالتالى كنا مُستَعْمَرين وتابعين ومستغَلّين .

وعندما جرب بعضنا النظام الاشتراكى الشرقى ، كنا مستهلكى ألفاظ وشعارات ، ومستهلكى فكر ، وبالتالى كنا أكثر استعمارا وتبعية واستغلالا :

وفى كلتا الحالتين ، أسأنا إلى النظامين ، رغم نواقصهما ، فى التطبيق ولم نحقق ماحققه كل منهما فى معسكره من نتائج مادية . ويرجع ذلك ، بالأساس ، لعدم توافر مقومات نجاح كل نظام منهما ، بالدرجة الكافية ، ولشبه غياب مرتكزاته ومعتقداته على مستوى الفرد والمجتمع ، ومن ثم اصطدام المبادىء والقيم التى يعتنقها الفرد مع مايُبَشر له من مفاهيم وما يُطبق عليه من سياسات وإجراءات مُنبثقة من نظام غريب عليه .

ومن ثم ، كانت الازدواجية والاختلال في معتقدات وسلوكيات الفرد والمجتمع . وبالتالى ، كان الانخفاض المستمر فى الأداء الاقتصادى ، وفى النهاية التخلف الذى نعيشه .

الملاحظة الخامسة

سلفية الاقتصاد الإسلامى إبداعية مستنيرة

لايقصد « بخيار » الاقتصاد الإسلامى ، بكل تأكيد ، الموقف « السكونى » الذى ساد عصور « الانحطاط » منذ العصر السلجوقى وحتى العصر العثمانى بصفة عامة ، وإنما يقصد به موقف التفتح الإبداعى الأول ، الذى استند ، جملة وتفصيلا ، على الكتاب والسنة .

ومن ثم ، فإن النظام الإسلامى يختلف جذريا عن كافة الأنظمة الوضعية التى عرفتها البشرية .

فبجانب معرفة الخالق تبارك وتعالى ، وعبادته حق عبادته ، والتخلق بخلق الإسلام ، أطلق هذا النظام العنان لقدرات الإنسان

وملكاته فى جانب العقود والشروط ، أى المعاملات ، والعلوم التجريبية ، ليأخذ بأقصى ماأنتجه العقل البشرى من أسباب التقدم ، فى ظل ضوابط شرع الله سبحانه وتعالى .

إذن فسلفية الخيار الإسلامى سلفية مستنيرة ، تحرص على التراث ، وتنهل من حضارة العصر ، التى أسهم الإسلام فيها ، وفقا للضوابط الشرعية .

فمشكلة الحياة الاقتصادية التى نعيشها فى دولنا « الإسلامية » ، ليست ولم تكن أبدا ، متمثلة فى أنها « سلفية » ، كما يعتقد البعض ، فليتها تكون كذلك ، شريطة أن تكون سلفية النظام الإسلامى . ولكن مشكلة الحياة التى نحياها ، فى واقع الأمر أنها سلفية « وضعية » متخلفة ، أقرب ماتكون إلى « سلفية » القرون الوسطى فى أوربا أوحقيقةً ... حياة بلا جذور ، أو فلسفة واضحة المعالم على الإطلاق . فواقعها يصعب على التعيين والتحديد . فهو خليط غريب متخلف من فلسفات ، أو لا « فلسفات » .

ومن ثم ، لاتوجد سمة خاصة تساعد الباحث على وصف هذه الحياة الاقتصادية . صحيح ، هناك « توجيهات » وضعية ـ رأسمالية أو اشتراكية ـ « رسمية » عامة ، ولكن لايوجد « نمط » محدد وواضح ، على أرض الواقع ، يبرر الوصف .

وعليه ، فمشكلة هذه الحياة مزدوجة . وتتمثل هذه الازدواجية فى الغربة عن التراث الإسلامى من ناحية ، والغربة عن العصر الذى نقف أمامه من ناحية أخرى . ومعالجة هذه المشكلة تنحصر ، يقينا وتحديدا ، فى العودة إلى هويتنا ، إلى خيار النظام الإسلامى ،

القائم على « سلفية » الإسلام ، والقادر على التكيف الإبداعى المستنير مع المتغيرات الحادثة فى حياة المجتمع المسلم بفعل المكان والزمان .

الملاحظة السادسة

الاقتصاد الإسلامى تزاوج وتوازن بين الروح والمادة

فالإسلام ، كدين ونظام حياة ، جاء ليجمع فى تزاوج خلاق ، وتوازن دقيق بين السماء والأرض ، بين الروح والمادة ، بين مكة والمدينة ، بين الآخرة والأولى وبصورة أكثر مباشرة وتحديدا ، بين شِقَّىْ الشريعة : العبادات والمعاملات مشددا على أن الأصل فى الشق الثانى « الحِّل » ، أخذا بالأسباب ، وإعمارا للأرض ، كما أكدنا فيما سبق ، فى ظل ثوابت دافعة لهذا الإعمار ومتغيرات تتشكل بفعل المكان والزمان ، وتدور مع المصلحة « المعتبرة » ـ شرعا ـ وجودا وعدمًا ، وفى ظل علم وعمل ، يرتفع إلى مرتبة « العبادة » بالمعنى الواسع .

ولقد لخص « الأثر » هذه الصورة المتوازنة الفاعلة لخير الإنسان والبشرية جمعاء « بالعمل للدنيا » كأن الإنسان يعيش أبدا ، و « بالعمل للآخرة » كأنه يموت غدا .

وهذه الثنائية ليست ثنائية « فصل » ، وإنما ثنائية « تكامل » فالروح والمادة ليسا ، بالقطع ، بديلين ، وإنما ، وفقا لهذا النظام يشكلان عنصرين مترابطين متكاملين ، يدعم أحدهما الآخر ، ويقويه ، دون إفراط أو تفريط أى دون إخلال باعتبارات التوازن بينهما .

فالعبادات تصقل النفس ، ومن ثم تحث على العلم والعمل ، بقدر الاستطاعة الإنسانية ، والإمكان البشرى ، والعلم والعمل ، إذا ماقصد بهما وجه الله سبحانه وتعالى ، كانا نوعا من العبادة ، بل يعدان من أهم مكونات العبادة .

ومن ثم تكون النتيجة عملا جادا متقناً ، وتقدما علميا حقيقيا ، وبالتالى تحقيقا واقعيا لإعمار الأرض ، أو التنمية المتوازنة المبتغاة دينا وعلما وعملا .

الملاحظة السابعة

غاية الاقتصاد الإسلامى تحقيق تمام الكفاية

تتمثل غاية النظام الاقتصادى الإسلامى ـ بمفاهيمه ومدركاته ، وثوابته ومتغيراته ، وتوازناته ومحركاته ، وحريته وقيوده ، وضوابطه وأحكامه ، وقيمته وماديته ، وتراثيته وتقدميته ، وكفاءته وعدالته ، وديمومية صلاحيته وإنجازاته مكانيا وزمانيا ـ فى عبادة الخالق تبارك وتعالى بالمعنى الواسع ، والذى يشمل فرض ، « إعمار الأرض » ، تحقيقا للحياة الطيبة الكريمة أى توفير « تمام الكفاية » ، لكل فرد يعيش فى كنفه . ولتحقيق هذه الغاية ، جمع النظام فى تناغم طبيعى وتوازن واقعى دقيق بين الروح والمادة ، بين الشعائر والشرائع ، بين الفرد والجماعة ، بين الآخرة والأولى ، وحقق التناسق الفاعل بين هذه العناصر ، كما ذكرنا فيما سبق مؤكدا على تكاملها لاتنافرها ، فى عدالة واعتدال ، ومحددا أدوار العمل وواضعا الضوابط الحاكمة للأداء ، لمنع كل الممارسات الخاطئة خلقا ، والمعوقة فعلا لمسيرة الاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد ، فى حدود

الاستطاعة .

وإذا ما حدثت انحرافات ، ويمكن ـ واقعيا ـ أن تحدث فإنها بالقطع وقتية ، يصححها النظام آنيا وذاتيا من خلال رقابة ذاتية متيقظة على الآداء على كافة المستويات ، ومن خلال توجيه من الدولة عن طريق دورها المالى والاقتصادى من ناحية ، وعن طريق آداة الحسبة من ناحية أخرى ، ومن خلال نظام ثواب وعقاب محدد ،يمتد من هذه الحياة إلى الحياة الآخرة .

وعليه ، أقام هذا النظام مجتمع « المنتجين المتقين » ، وحقق فعلا وعملا تمام الكفاية لأفراده .

وبعد هذه الملاحظات العامة حول مسلمات الإسلام والاقتصاد الإسلامى والنظام الاقتصادى الإسلامى ، وحتى نستطيع أن نحدد أساسيات المنهج الإسلامى فى التنمية ، لعله من المناسب ، منهجيا ، أن نشير فى عجالة إلى مشكلة التخلف ، والمناهج الوضعية لمحاولة معالجتها ، فيما يلى ، على الترتيب :

الفصل الثانى

التخلف الإقتصادى